

رسالة مفتوحة من منعم الجاك الى صلاح قوش: حول إعتقالي وتعذيبي أواخر نوفمبر

19 ديسمبر 2008

السيد صلاح عبدالله (قوش)، المدير العام لجهاز الأمن والمخابرات السوداني

الموضوع: حول إعتقالي وإستجوابي وتعذيبي أواخر نوفمبر 2008

أكتب لك هذه الرسالة المفتوحة، وقد جاءت متأخرة في توقيتها بسبب العلل التي أصابني نتيجة تعذيبي من قبل من أشرف على إعتقالي وإستجوابي، ومن وجههم في جهاز الأمن والمخابرات وحزبكم. هي رسالة مفتوحة وموجهة إليك شخصياً، ولكنها أيضاً موجهة عبرك إلى زملائك في الجهاز، وإلى حزبكم الحاكم، المؤتمر الوطني. وهي وإن حكمت تجربتي، إلا أنها تعبر عن المئات بل والآلاف ممن راعهم حادث إعتقالي وتعذيبي. فقد تم إعتقالنا، أنا وزملائي عثمان حميدة وأمير سليمان، بدعوى تعاوننا مع المحكمة الجنائية الدولية في قضيتها بدارفور، منتصف نهار الاثنين 24 نوفمبر 2008. فالآن فقط، ومنذ ومنذ ذلك الحين استجمع بعض قوتي، بتماثلي التدريجي للشفاء، لأمسك بالقلم، وأخاطبكم، وأنا أكابد آثارا وذكريات ربما لن نتمكن من أن أعود كما كنت مرة أخرى. لكن عزائي الأخير أن ما تعرضت له من قبل زبانتكم بجهاز الأمن يتوضع ملايين المرات إزاء ما تعرض له الملايين من أهلي في جنوب وطني إبان هوسكم الأيدولوجي ونيران حروبكم وتعذيبكم آنذاك، أو ما يتعرض له أيضاً الآن الملايين من أهلي بدارفور، تلکم الأرض التي قمت بفض بكارها قسراً بعد فقدان بوصلتكم، أو حتي ما تعرض له الآلاف من المحييين(ات) لهذا الوطن والعاملين لخيرته وتقدمه في بيوت أشباحكم خلال حقبة التسعينات. أقول، يتوضع ما تعرضت له إزاء نكبة هذا الوطن الطيب، بنسائه ورجاله الطيبين(ات) منذ أن خيم عليه ليكم الحالک الدامي في 30 يونيو 89.

أكتب لك هذه الرسالة السيد صلاح قوش وأنا قسراً خارج حدود قهر وبطش مؤسساتكم الحاكمة. مرة أخرى وبعد مضي أكثر من عقد من الزمن أضطر لمغادرة بلادي ارهاباً. المرة الأولى في أعقاب ما قام به من يكون حتى الآن زملاء لك في جهاز الأمن باغتيال الشهيد النابه المدافع عن حقوق زملائه الطلاب والدراس للحقوق حينها بجامعة الخرطوم، صديقي وخليفتي في قيادة رابطة طلاب مدني، الشهيد محمد عبدالسلام. حين أغتيل محمد عبدالسلام آنذاك، قبل عشر أعوام، قام زميلك الآن في الوزارة، و مدير جامعة الخرطوم حينها، وقائد هوسها المزعوم جهادا، قام الدكتور الزبير بشير طه بتحرير وتوقيع شهادة فصلي النهائي من السنة الخامسة، ومن ثم توالى ملاحقات رجالك حتي اضطرت لدق أبواب المنافي! هل تصدق أكثر من عشر سنوات مارس جهاز أمنكم التعذيب والقتل، وانتهاك حقوقاً لا تسقط بالتقادم: غيب الشهيد محمد عبدالسلام، وترك أحراناً وآلاماً. ومرة أخرى مارس جهازكم ضدي ويدفعني خارج حدود وطني؟ ولكن هيهات! كان حكيماً مولانا أبيل أيلير في مقولته " التماذي في نقض الموثيق"، فأبي وثيقة تحترمون وتثقون عليها في سياقها هذا؟ فإعتقالي وتعذيبي تعلنون جهراً بأن نظامكم وحزبكم الحاكم لم ولن يتغير، فهو هو في بطشه وتعذيبه وارهابه- وإن إدعيتم التعاون في محاربة الأرهاب، وهذا شأن آخر سأعود إليه في سياق آخر- فما أشبه نظامكم بتعبان الكوبرا في تغيير جلده وبث سمه!

ربما تتساءل متعجباً متعجرفاً عما أريد قوله هنا؟ وعن دوافع ومرامي رسالتي هذه؟ أقول لك سيادة الفريق، كتابتي هذه تدفعها وتحركها نزوعات شتى! منها أنني وأنا لن ننسى، كما يمكنك اعتبارها شكوى مني، إليك وعليك، وهي أيضاً محاولة لإشراك من

عسى يطلع على رسالتي هذه من أبناء شعبنا على تجربتي، وإسماعهم آلام التعذيب والإرهاب الذي تعرضت له على أيدي زبانتك الملتطحة بالعار والدماء، وإيصالهم الرسالة التي تريدون إرسالها لهم عبري، والمتمثلة في إرهاب القوى الحية بالبلاد، وخصوصا منظمات المجتمع المدني، وقوى التنوير والديمقراطية. ولكن، مرة أخرى، هيهات!

عندما فكرت في مخاطبتكم، تذكرت رسالة مشاهمة في بداية عهدكم الغيب، قبل نحو ثمانية عشر عاماً، من قامه لها حضور ومعرفة واحترام، وهو البروفيسر فاروق محمد ابراهيم شاكيماً من تعذيبه وهو في تلك المكانة العلمية العالية، وتحت اشراف زميله في الجامعة الدكتور نافع على نافع، الشخص الذي تجلس على مقعده الآن بجهاز الأمن وزميلك في الوزارة. أوليس مستغرباً لديك أن شخصين وحدثين تفصل بينهما ثمانية عشر عاماً من التعذيب والتنكيل المستمر، وإن اختلفت القضايا، يسطران ذات الرسالة؟ ثمة شي غير مستقيم البتة سيد صلاح! نركم لا تجري مياحه، رغم إتفاقاتكم، فهو بركة آسنة تتغير فقط أدوار وأوجه طحالبها! لذا تأتي رسالتي المفتوحة هذه محاولة تحريك ركود تلك البركة التي ظلت و لعقدين من الزمان تحتاج تحت مياها أعمال المؤامرات والتعذيب والتصفيات. كتابتي لك هي لعرض القضايا وموضوعات التحقيق معي على الملاء، بما فيها بعض من ملامح ومشاهد تعذبي، فهي لا تخصني وحدي، حتى أسكت عليها رهبة أو رغبة، فهناك الآلاف كما تدري. هي رسالة أعتبرها فرصة نادرة أيضاً للتعبير عن شكري وتقديري ومحبي اللامحدودة لأسرتي الصغيرة والكبيرة، لأصدقائي و صديقاتي، زملائي وزميلاتي، و آخرون غيرهم بالئات لم أشرف بمعرفتهم أو يعرفوني في شخصي، و أفراد كُثر فقدت التواصل معهم(ن) لسنوات ، بالإضافة لمؤسسات ومنظمات وأحزاب وأفراد من مختلف أنحاء العالم. ففي الوقت الذي كان فيه جلادوك منمكين في هتك كرامتي وانسانيتي و جسدي وخصوصيتي، بما فيها الحجز على عربي لعدد من الأيام والإستيلاء على كميونترتي الشخصي، في الوقت الذي جلادوك منمكين في تعذيبنا كان الكثير من هؤلاء المتضامنين معي وزملائي عثمان وأمير، كانوا يسكبون الدمع ويعيرون عن الألم مثلما كانوا يسودون الورق مطالبة باطلاق سراحي وزملائي، في مظاهرة إنسانية رائعة تبعث على التفاؤل والثقة في البشر. فقد ظل هم هؤلاء حتي بعد خروجي من أوكار تعذيبكم يطبون جسدي ويوفرون الحماية والماء والطمأنينة لي حتي مقامي الحالي. لا ينتظرون شكراً مني بالطبع، لكن دعني أقول ألا يستحق هؤلاء الشرفاء رسالة مثل هذه تعلي وتقدر من إنسانيتهم مثلما تبرز من حيوانيتكم؟ رسالة تهدد على قلوبهم(ن) وعقولهم(ن) وضماائرهم(ن) الصافية الصاحية في مواجهة كل ما هو ضد الكرامة والعدالة والقانون. رجالك سيدي مدير جهاز الأمن انتهكوا كرامتي وجسدي، مثلما أوغلوا في تضييع العدالة والقانون الضائعين منذ قدومكم في 89. لذا، تجدي أسطر هذه الرسالة لأطلع الرأي العام على بعض ملبسات اعتقالاتي وتعذبي... فكما ذكرت هذا حقٌ وواجبٌ علي.

أسمح لي سيادة الفريق صلاح عبدالله (قوش) أن أسجل وأعكس فيما تبقى من رسالتي لك بعض من الملاحظات والدروس التي خرجت بها من وكر التعذيب، فضلا عن قناعاتي في القضايا التي حُقق فيها معي، عليها تفيد وتنور وتعظ، وأوجزها في نقطتين وخاتمة لهذه الرسالة:

أولاً: حول إعتقالي وإستجوابي وتعذبي: دعني أستهل هذا الجزء سيادة المدير العام لجهاز الأمن والمخابرات بمقارنة تثقيفية تعليمية بين ممارسات جنك في إعتقالي وتعذبي وما تعمل به المحكمة الجنائية الدولية، التي زعمتم خلال التحقيق أننا نتعاون معها. يقول النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (نظام روما) في مادته 55 حول حقوق المتهمين (أ) "لا يجوز إجبار الشخص على تجريم نفسه أو الاعتراف بأنه مذنب، كما (ب) لا يجوز إخضاع الشخص لأي شكل من أشكال القسر أو الإكراه أو التهديد،

ولا يجوز إخضاعه للتعذيب أو لأي شكل آخر من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة". لا أحتاج للقول أن ما قام به جنك خلال إعتقالي وتعذيبي والتحقيق معي يناقض كل مفردة وحرف في هذه المادة من نظام روما، والذي قصدت بالطبع الإتيان به. والآن أتمنى أن أكون قد طمأنت نظامك الحاكم والمتهمين وأشباه المتهمين فيه بأن التعاون مع محكمة الجزاء الدولية سيحفظ لهم كرامتهم الشخصية وحرمة جسدكم، ولن يطالكم مثقال ذرة مما طالني علة أيديكم من إرهاب وتعذيب وسوء معاملة. فعن أي سيادة وكرامة وشرف تتحدثون؟ هل تعلم، أو بالأحرى هل شاهدت صور تعذيبي؟ إن ضابطك المسؤول عن تعذيبي سألني ساخراً مستهزئاً، ومتوعداً في الوقت نفسه، عن الدماء بوجهي وأرجلي وقميصي ويدي اليسرى التي لم أكن أشعر بما فقط أرى ضخامة تورمه؟ و أجاب على تساؤله قائلاً أن أثار الضرب على جسدي بسبب سُكري ومشاجرتي مع مخمورين آخرين! وهو الذي كان يوجه أوامره لجنده الأربع في تلك الغرفة الضيقة، بالطابق الثالث، محددًا مناطق جسدي للتعذيب ووسيلة ضربهم لي، وسكبه للماء على رأسي، بل حتى ركله لوجهي بخذائه وتوجيهه سيجارته نحو عيني مهدداً بنقبيها. ضابطك هذا، أثناء توجيهاته بتعذيبي وإرهابي بعلافتي بالحكمة الجنائية الدولية، قد أكد لي من أنه ليس هناك من قاع لا يمكن أن تصلون إليه في الانحطاط، حينما أمر جنده باغتصابي. ليرد عليه أحدهم بلغة وقحة تصفني بأنني (لوطي) وأن ممارسة الجنس معه ستسعدنا. فبالله أخرجني هل تجنبت عليكم إذ وصفتكم بالانحطاط؟. كنتم تحاولون نزع إعترافي مني بجرائم لا توجد إلا في أوهاكم المرتبكة وإستخباراتكم معطوبة الخيال والمهارة والتحليل.

لكن دعني الآن سيادة المدير العام لجهاز الأمن من وصف ملابس إعتقالي، ودعني أنتقل وأركز على الأمر آخر أراه أكثر أهمية. فملابس إعتقالي وتعذيبي فتحت ذهني للملاحظتين كنت قد سمعت إشاعات حولهما قبل زيارتي الحالية لدار شركم. الأولى أن عناصركم الأمنية المسؤولة عن عمليات التعذيب تعاني من إنفصام الشخصية. فالشخص الذي أفرط في تعذيبي والبطش بي تحول في ثوانٍ إلى شخص آخر يقدم لي الماء، ويسألني إن كنت مرتاحاً في جلستي، بل يمضي أكثر من ذلك فيعتذر لي، مبدياً تأسفه عما حاق بي من ضرب. فأنا لا أفهم استخدام "معلش"، ذلك الاختراع السوداني، في ذلك السياق، وفي ذلك الكوكب. هل تعلم أن أحد جنك طلب من زملائي في المعتقل توصيل تحياته واعتذاره لي، وأنه ينوي وأسرته معاودتي للزيارة والكفارة والاطمئنان على صحتي؟! أي جنون وفقدان إتران هذا الذي تديرون به هذه البلاد المنكوبة؟ فطيرة بالطبع هذه الوسيلة الرسالة أو الصورة العبية التي تودون إيصالها. أما ملاحظتي الثانية والمدعومة بإشاعة قوية بالمدينة، وأرجو تصحيحها سيادة الفريق صلاح عبدالله (قوش) هي أن الإثنية والعرقية أصبحت من مرجعيات الإنتماء لجهاز الأمن والمخابرات والإرتقاء فيه. أذكر خلال الهجوم على أم درمان في العاشر من مايو الماضي أن عملت في هيئة وطنية لحماية المتأثرين(ات) بتلك الأحداث من أبناء وبنات دارفور، خاصة أن أذرعكم الأمنية التي جُن جُنوها كانت تبطش بكل من يحمل شبهة السحنة الدارفورية الأفريقية. راعيتي آثار التعذيب فيهم و عندما أتذكرها الآن تتضاءل عشرات المرات آثار التعذيب بجسدي، الحامل لشبهة السحنة الشمالية العربية، مع ظني أن الموجه والمشرف على التعذيب واحد، ومع تشابه الاتهامات ضدنا: "الهجوم على عاصمة البلاد" في الحالة الأولى، و"تقديم معلومات ضد سيادة البلاد" في حالتنا، وفي ظل قاسم مشترك هو دارفور! أهذه الدرجة أصبحت دارفور بعباً لكم؟ أتذكر هذه الملاحظة سيادة الفريق مشفوعة بشبهة العرقية-العنصرية في أجهزكم الأمنية، فعملية إعتقالي وإستجوابي وتعذيبي شارك فيها نحو سبعة عناصر من جهازكم، إثنان منهم كان واضحاً توليها الإشراف والتوجيه وإصدار الأوامر والتحقيق الشفاهي. هذان من أصحاب الياقات البيضاء كما نصفهم في العلوم الاجتماعية، وكليهما يحمل سحنة أبناء الشمالية. أما بقية تلك المجموعة، أي الجنود الخمسة، والذين إنحصرت مهامهم في تنفيذ أوامر الضرب والتعذيب والأرهاب، فتبدو عليهم الملامح الأفريقية، أي أنهم على

الأرجح ليسو من الشمالية. عذراً سيادة الفريق مدير جهاز الأمن، الملاحظة والتحليل الثقافي هما تخصصي العلمي في الأنثروبولوجيا، وكان موضوع سخرية لجنك هذا التخصص بالمناسبة لجهلهم به حسب تقديري. لذلك يأتي تفصيلي في هذه الجزئية، والتي قد تصلح موضوع لبحث شيق حول ما يمكن تسميته السياسات العرقية للتعذيب في السودان The 'Race'isation of Politics of Torture in Sudan!

ثانياً: حول المحكمة الجنائية الدولية: أشكرك سيادك، الفريق صلاح عبدالله (قوش)، لصبرك في قراءة هذه الرسالة المطولة. ولكني أردتها هكذا لما في ثناياها من تفاصيل ومفاصل ذات أهمية، أظنها، للكثيرين ممن يطلعون عليها الآن معك، فضلاً لما أردت التشديد عليه من قضايا أوردتها هنا ما كانت لترى حظها من النور لولا ملاسبات اعتقالي واستجوابي وتعذيبي بصحبة زملاء مهنتي أمير سليمان وعثمان حميدة. لن أستطرد في نقطتي الثانية، قبل خاتمة رسالتي هذه، حول تفاصيل تحقيقكم معي حول مزاعم علاقتي بالمحكمة الجنائية الدولية وتعاوني معها في تزويدها بوثائق ومعلومات وطلبكم مني تحت العذيب بتقديم هذه المعلومات. لن أستطرد في هذه الأوهام كما قلت، بما فيها اتهامات العمالة والجاسوسية والخيانة، والتي ظل جنك في جهاز الأمن يرموني بها تحت السب والضرب. فقد كانت كل أساليب إستجوابهم دون مستوى القضية موضوع التحقيق، وسمح لي أن أنعت ذلك الاستجواب بالغباء، و تلك الأسئلة بالركيكة. أسئلة من لا يعرف عما يسأل عنه، وجهل فاضح لكنه يملك سلاحاً. و أعجب ما فيه ذلكم الضابط المنتطح، و المتدثر بعباءة المفكر. دعني أعطيك جرعة من فكره الثاقب: " أن ما يحدث في دارفور هو جزء من المؤامرة الصهيونية ضدنا... وبرتوكولات حكماء صهيون تؤكد ذلك". معقولة لكن؟ مئات الآلاف من الضحايا والآف النساء المعتصبات، والمذنبون هم الصهاينة، وشماعة المؤامرة الخارجية!. أما الآخرون، فقد كان دليلهم لتثبيت قنينة عمالتي للغرب ثلاثمائة دولار وحدوها بمفحظي. فيا ترى كم من ملايين الدولارات تملكون؟ ولماذا لا تثبت عمالتكم للغرب. أي بؤس هذا! لقد اتضح لي بما لا يقبل الشك أن المحكمة الجنائية تمز أركان نظامكم هذا، وتمزقكم شر ممزق. وأنتم لا تدرون أنتعاونون أم تواجهون. سأستغل هذه الساحة سيادة الفريق مرة أخرى لجهد التثقيف ورفع الوعي والتحليل لقضايا حقوق الإنسان والتعريف بالمحكمة الجنائية الدولية، فهذه مهنتي قبل وأثناء وبعد اعتقالي، وسأستمر فيها ما رغبت في الدفاع عن حقوق الإنسان. وأشكرك في هذا السياق حيث أتوقع قراء كثير لهذه الرسالة، فقد سبق أن كتبت كثيراً حول هذه المحكمة، و حول حقوق الإنسان، و حول دارفور، و معظم هذه الكتابات لم تجد حظها من النشر بسبب جنك الآخريين في قسم الرقابة على الصحف ومحاربة حرية التعبير.

أستغرب في البدء إرتباك نظامكم في قضية واضحة كالشمس في رابعة النهار كما يقولون. إرتباككم أصبح بينا بالنسبة لي بعد ملاسبات إعتقالي. أنت أكثر من يعلم بأن المحاسبة والعدالة هي بمثابة القلب لإعادة ضخ الحياة في إقليم دارفور، لكن سياسة البحث عن مبادرات الغاية منها كسب الوقت لن تأتيكم إلا بخسران مبین، وذلك عندما يصل "الكضاب لخشم الباب". حقيقة أستغرب فوضى تعاملكم مع قضية المحاسبة والعدالة هذه. فمنذ 2004 كان واضحاً لكم في المؤتمر الوطني مركزية قضية المحاسبة، فبعثتم بلجنة وطنية لتقصي الحقائق لدارفور، وشكلتم محاكم خاصة وعينتكم مدعي عام خاص بدارفور أكثر من مرة، ولكن في كل الحالات لم يكن جهدكم مخلصاً، ولعلكم تظنون أن بإمكانكم خداع كل الناس كل الوقت. إن ارتباككم بيبين ومفوض، فحكومتكم لم تنكر أن جرائم حدثت في دارفور، ولكنها تغالط في عدد الموتى بصورة تفتقر لللباقة واللباقة والحساسية الإنسانية والسياسية. زملائك، بمن فيهم رأس الدولة، إعتزفتكم بعشرة آلاف من الضحايا بدارفور. فهل تعلمون أن عدد القتلى الذين انعدت من أجلهم محاكم جرائم الحرب في البوسنة لا يصلون هذا الرقم. أي منطق خارج السياق خارج الحساسية لا يعي

مفهوم ضحايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان! أما الدليل الآخر على ارتباكم، فهو تعاونكم مع البعثة الأممية لتقصي الحقائق في 2004، والتي سعدتم سعادة مكتومة حينما برأتكم من جريمة التطهير العرقي. ثم موقفكم المرتبك من القرار 1593 الخاص بحالة الأوضاع بدارفور للمحكمة الجنائية الدولية، ثم تعاونكم بعدها مع ذات محكمة الجزاء الدولية في 2005. بمقابلتها وتسليمها وثائق، بل والسماح لها باستجواب بعض مسؤوليكم. حقيقة الأمر سيادة الفريق صلاح عبدالله (قوش) أن تعاونكم أكبر من ذلك، بل أكبر من تعذيب وإتهام مواطنين ثلاثة عزل بإرهابهم ومحاولة إرهاب الملايين من خلاهم، فقد كنتم وإلي وقت قريب جزءاً من هذه المحكمة الدولية بتوقيعكم على نظامها الأساسي في 8 سبتمبر 2000، وبإبرامكم إتفاقيات تعاون دولية لإنفاذ قراراتها، بل ومشاركتكم في اجتماعات الجمعية العمومية للدول الأعضاء، كمرقبين، حتى عام 2006. سيادة المدير العام لجهاز الأمن والمخابرات، إن الموقف من محكمة الجزاء الدولي يجب أن يكون متسقاً، فهي مبادئ ونظام وآليات أنجزتها البشرية لخيرها، وللحد من جرائم تقشعر لها القلوب والأبدان، فالإتساق مبدأ رئيسي فيها. وبحكم إيماني ومهنتي التي أحترت فقد ظللت مدافعاً، معروفاً، متعاوناً وناشراً الوعي. بمبادئ آلية العدالة الدولية هذه. كما لا أذيعك سراً فقد سبق وأن نشرت أنني في أواخر العام 2004 عملت دافعاً ومدافعاً من أجل إحالة قضية دارفور لمحكمة الجنائية الدولية في مواجهة توجهات البعض بالدفع لإستخدام المعاهدة الخاصة بالتطهير العرقي والتدخل الإنساني. سيادة الفريق مدير جهاز الأمن والمخابرات، إذا ما كان قراركم الآن هو المواجهة والإعتقال والتعذيب والتصفيات لكل متعاون مع المحكمة الجنائية الدولية فالبلداية المتسقة يجب أن تبدأ من داخل بيتك ونظامك المهيمن، وليس مواجهة أمثالنا من العزل. و بطبيعة الحال فأنا لا أنصحكم بالمواجهة لأنكم الخاسر الأكبر فيها.

بالطبع لا يفوت على شخصي، وعلى كل مراقب حصيف، الرسائل المتعددة التي عملتم على إرسالها عبر إعتقالي وتعديبي وزملائي وإرهاب الآخرين بما. لكن هذه الرسائل سيادة الفريق أنتم أكثر دراية بخسراتها. فأول خسرة لكم يتضح في فشل مضايقاتكم المستمرة لحرية التعبير والصحافة، بما فيها استمرار الرقابة والمضايقة والاعتقال والتحقيق مع الصحفيين(ات) المستقلين، فهذه الأفعال لا تأتي بغير العزلة وتؤكد عدم جديتكم في خير وتقدم وإفتتاح هذا البلد، حيث لا أظنه غائباً عليك سيادة الفريق أن مدى إلتزام نظامكم وحزبكم بحماية حرية التعبير والصحافة يعتبر مؤشراً هاماً لقياس مدى جديتكم وصدق نواياكم في تحركاتكم الأخرى، بما فيها قضايا العدالة والسلام لدارفور. وهذا يدعوني لتناول رسالة أخرى وددتم ايصالها عبر إعتقالي وزملائي، توجهونها هذه المرة للمجتمع المدني وحركة حقوق الانسان السودانية. أسف للقول ان هذه الرسالة خائبة وخاسرة ايضاً سيادة الفريق كحال أختها تجاه حرية التعبير والصحافة. فتوقيت حملتكم الحالية، باعتقال وتعذيب ثلاثتنا بما نحمله من هويات مدافعين عن حقوق الإنسان يعرفنا بما القاصي والداني، وتحت دعاوى التعامل مع المحكمة الجنائية الدولية، فإنما ترمون إلي تحويل قضية المحكمة إلى مطية جديدة لاستهداف حركة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما فيها انفضاح محالواتكم (بتمكين) غير الأصليين، المأجورين، والانتهازين لشق وتكسير حركة حقوق الإنسان المستقلة. فتاريخ حركة حقوق الإنسان السودانية تعلمونه منذ نضالات الدفاع وحماية الحقوق المدنية والسياسية، مروراً بمحاصرة تاريخ جهازكم الأكثر قتامة أبان تجارب بيوت الأشباح، مروراً بالنجاحات المستمرة والمحرزة في مجال حقوق المرأة وتلك التي استهلت عملها في محاربة العنصرية، وصولاً لمقدرات حركة حقوق الإنسان هذه في الكشف عن الإنتهاكات الجسيمة لأجهزتك الأمنية بإقليم دارفور. السيد صلاح عبدالله (قوش)، المدير العام لجهاز الأمن والمخابرات، إعتقالنا والتحقيق معنا وتعذيبنا من قبل جهازك وجندك يعني رسالة أخرى بأنك تود أن تستمر في تسليط قانونك غير الدستوري وغير المتسق مع إتفاقيات والتزامات نظامكم المتشابكة، حيث لا يمكن الفرار هذه

الإلتزامات. إن لم تحشون الخالق أو تحترمون هذا الشعب، فاحشوا على نظامكم ومؤسساتكم من هذه الشبكة، ففيها نحركم أو قبول النصح!

نصحتي، وأظني في مقام النصح الآن بعد رفعكم لمقامي الصغير والذي عمدت منذ زمن طويل أن يكون صغيراً دون حلبة، أو ضوضاء. إذ أنني أفضل العمل بهدوء، وأنجز ما أعتقد في صوابه. نصحتي سيادة الفريق صلاح لا تختلف من نصح ومنهج عمل شركائكم في الحركة الشعبية لتحرير السودان، وهي أن تتعاونوا إيجاباً مع المحكمة الجنائية الدولية. وأضيف بأن تتوافر إرادتكم لحل سياسي عادل يستجيب ويشرع عملياً في تنفيذ كافة مطالب أهل دارفور، وبمشاركة وضمانات إقليمية ودولية واضحة، وأن توقفوا عمليات نزعكم لروح مواد اتفاقية السلام الشامل والوفاء بتطبيقها، وأن تعملوا على تعديل كافة القوانين، خاصة المتعلقة بالتحول الديمقراطي، وفي قلبها القانون الذي يعمل به جهازكم وقانون الصحافة، وبما يتسق مع الدستور والمواثيق الدولية، بل والمصادقة على الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان والتعامل معها كقانون محلي، وأن تضمنوا عملية إنتخابية حرة ونزيهة، ليس كما تلهفون لها الآن، حيث تفوح رائحة مؤامرتكم من أعطافكم. إنتخابات بكافة شروط نجاحها جغرافياً لتشمل كافة أنحاء البلاد، بما فيها دارفور، وأن تملككم العزيمة وتعملوا ليل نهار في جعل الوحدة خياراً جاذباً للسودانيين(ات) من جنوبه، واضعين قضية التنمية في الجنوب شأنها وأولوية قومية، مع قفل آخر بوابات الحرب بما فيها إيقاف مؤامراتكم لإثارة الفتن في الجنوب، وأن تعيدوا الحياة لمقترح الحركة الشعبية أبان مفاوضات نيفاشا والذي رفضتموه حينها بتدشين عملية قومية شاملة للعدالة الانتقالية، مستفيدة من التجارب الدولية، واضعة الإعتبار لاختلاف السياقات السودانية وطبيعة الانتهاكات والمرات التي مرت بها - غرباً، جنوباً، شرقاً، شمالاً ووسطاً- على أن لا تتخذ هذه العملية مطية للعفو المجاني أو التماذي في ظاهرة الإفلات من العقاب، كما تستهدف التعويض ودمل جراح المظالم والاعيان التاريخية المستمرة، خاصة المتعلقة منها بالعنصرية الاجتماعية و المؤسسة التي تفرح جسدنا الوطني. سيادة الفريق، هذه حزمة متشابكة مترابطة من النصح لا تحتمل، كما نقول في أدبيات حقوق الإنسان، التجزئه أو الأنتقاص.

ختاماً، سيادة الفريق صلاح عبدالله (قوش)، المدير العام لجهاز الأمن والمخابرات، كان أن حاورتني هيئة الأذاعة البريطانية صبيحة اليوم الثاني لتعديبي، ولم أكن حينها أقوى على تحريك أي عضو من جسدي دون آلام حادة بسبب ما ألحقه جندك بي من تعذيب، سألني مذيع الفترة الأخبارية، وكانت على الهواء، هل ستقدم بشكوى رسمية ضد جهاز الأمن والمخابرات لما حاق بك من تعذيب وضرر؟ أجابني لم تخرج من حزمة نُصحي أعلاه، وفي القلب منها كما يجب تفهم حقي الشخصي في القصاص، فماذا أنت قائل؟؟؟

عبدالمنعم الجاك